

مدى ملائمة خريجي التعليم العالي الفلسطيني لمتطلبات سوق العمل في
ظل المتغيرات العالمية

ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين:

مشاكل وحلول

المنعقد في الجامعة الإسلامية - غزة، كلية التجارة

الموافق 23-24/04/2012م

إعداد

أ/ منصور محمد علي الأيوبي

محاضر في كلية فلسطين التقنية - دير البلح

مقدمة:

يشكل التعليم العالي ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأساساً من أسس تطور المجتمعات ورفيها، وهو أحد روافد الموارد البشرية المدربة القادرة على السير قدماً في تنمية المجتمعات، وفقاً للحاجات المتغيرة لسوق العمل والمجتمع (حمدان، الشويخ، 2009). وتعمد خطط التنمية إلى العمل على رفع مستوى أداء القوى العاملة البشرية وذلك بالإعداد والتوجيه والتدريب، وذلك لضمان استمرار التنمية على نحو متكامل (بربر، 1997، ص 160).

ويشهد العالم في العقود الأخيرة إقبالاً مضطرباً على التعليم العالي، يتضح ذلك من ازدياد أعداد الطلبة الملتحقين في مختلف أنحاء العالم وخاصة الدول النامية، وهذا ما دعا المسؤولين عن التعليم العالي وعن المؤسسات المجتمعية والاقتصادية المختلفة إلى الاهتمام بجودة ونوعية التعليم، وتحديث وتنويع أهدافه ومجالاته وبرامجه وأنماطه، خشية حدوث تدهور في المستويات التعليمية إذا لم تعط العناية الكافية لضمان جودة ونوعية التعليم العالي وضبطها، وازدادت القناعة لدى أصحاب القرار بأن النجاح الاقتصادي يتطلب قوى جيدة الإعداد، وهذا يتطلب وجود برامج تعليمية وتدريبية جيدة النوعية في مؤسسات التعليم العالي (وزارة التربية والتعليم العالي، 2010).

ويعتبر التعليم العالي هو الجهة المسؤولة عن تخريج القوى البشرية المدربة التي تسهم في تحقيق التنمية ودفع عجلتها إلى الأمام، وبما أن فلسفة التعليم العالي وأهدافه تقوم أساساً على الإسهام في تحقيق التنمية في المجتمع وتلبية متطلباته واحتياجاته، فالتعليم العالي هو "المصدر الرئيسي لتكوين المهارات والدرجات العالية في المورد البشري باعتباره أهم الموارد لإحداث التنمية" (عمار، 1982).

وما يزال ربط التعليم العالي باحتياجات مجتمع سوق العمل من العمالة الماهرة والتقنية الهم الأكبر الذي يقلق الدول والشعوب، لأن غالبيتها لم تصل إلى الحل الشافي لأزمة العمالة بها؛ رغم توصل معظمها إلى حلول مكنتها الحد من مشكلات العمالة، ولا سيما أن التعليم أصبح العامل الرئيسي لاختلاف سوق العمالة، على أساس أن التعليم المقدم في مؤسسات التعليم أصبح شرطاً لشغل الوظائف والمهن، وأصبح يحدد قدرة الإنسان على النجاح في المجتمع المعاصر، كونه يحدد مهنة الفرد ومعارفه واتجاهاته اللازمة، لكي يكون أكثر استعداداً للتكيف والنجاح في العمل والحياة (الحاج محمد، 2002 ص 181).

وبناء على ما تقدم، فإن الدعوة إلى تعزيز الشراكة الحقيقية بين مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل غدت أمراً ضرورياً وحتمياً، وذلك لتوحيد الرؤية المستقبلية لسوق العمل

وتحديد احتياجاته من القوى العاملة الحالية والمستقبلية، وتحقيق الكفاءة والجودة والمواعمة الواقعية المطلوبة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، والسعي لتوحيد سياسات التعليم والتدريب والتأهيل، وسياسات الاستخدام والتوظيف، مع ضرورة إقامة جسور من التواصل والتفاعل العملي مع قوى المجتمع الإنتاجي، والعمل على إشراك سوق العمل في تحديد مخرجات العملية التعليمية التعليمية، مع تفعيل تبادل المعرفة والخبرات بين مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المحلي والمؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى تمكين طلبة الجامعات والكليات من إجراء تدريب مكثف في مؤسسات القطاع الخاص تسهيلاً لانتقالهم من المجال الأكاديمي إلى سوق العمل.

إننا بحاجة إلى وقفة جدية في مجال التعليم العالي لمواجهة تحديات التطور العلمي والتكنولوجي ومتطلبات السوق في ظل المنافسة الكبيرة، حيث أن استمرار التطور العلمي وانعكاساته الكبيرة على المجتمعات المتقدمة يحتم على الدول العمل على إقامة بنى أساسية للعلوم والتكنولوجيا وتنمية اجتماعية متوازنة ومتواكبة مع التنمية الاقتصادية في آن واحد، حيث أن بناء تعليم عالي رصين سوف يشكل قاعدة قوية تركز عليها تلك البنى بالشكل الذي يمكنها من التفاعل الإيجابي مع معطيات وتحديات التطور العلمي والتكنولوجي وفقاً لمتطلبات سوق العمل.

وتتناول هذه الدراسة المحاور التالية:

1. الملامح الرئيسية لمنظومة التعليم الجامعي في فلسطين وعلاقته بسوق العمل.
 2. التحديات التي تواجه التعليم العالي في فلسطين وأثر ذلك على سوق العمل.
 3. آليات مقترحة لتنمية وتطوير التعليم العالي بما يتلاءم ومتطلبات سوق العمل.
- وفيما يلي عرض وتحليل لكل محور من هذه المحاور على حده.

أولاً . الملامح الرئيسية لنظام التعليم العالي وعلاقته بسوق العمل:

1. الالتحاق بالتعليم:

يعتبر الشعب الفلسطيني في طليعة الشعوب العربية تعليماً إذ أشارت إحصاءات (وزارة التربية والتعليم العالي، 2010) إلى أن عدد الطلبة الجدد الذين التحقوا بمؤسسات التعليم العالي في الأراضي الفلسطينية للعام الدراسي (2010/2009) بلغ 55.946 طالباً (24.910 ذكراً و 31.036 أنثى).

ويبلغ عدد الطلبة المسجلين الملتحقين فعلاً في مؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي (2010/2009) 196.625 طالباً (86.002 ذكراً و 110.623 أنثى).

وبلغ عدد الطلبة المتخرجين في مؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي (2009 / 2010) 30.206 طالباً (12.529 ذكراً و 17.677 أنثى).

كما بلغ عدد المؤسسات المعتمدة والمرخصة 49 مؤسسة 34 في الضفة الغربية منها (8 جامعات تقليدية، 10 كليات جامعية، 16 كلية مجتمع متوسطة)، وفي قطاع غزة بلغ عدد المؤسسات المعتمدة والمرخصة 14 مؤسسة منها (5 جامعات تقليدية، 5 كليات جامعية، 4 كلية مجتمع متوسطة) (وزارة التربية والتعليم العالي، 2010).

2. المؤهل العلمي وسوق العمل:

أ- المشاركة في القوى العاملة (حسب معايير ومقاييس منظمة العمل الدولية):

تشير نتائج المسح الديموغرافي إلى أن نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية بلغت نسبة 42.7%، حيث بلغ عدد المشاركين في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية 1.048 مليون شخص خلال الربع الثاني 2011، حيث بلغ عددهم في الضفة الغربية 711 ألف شخص بمعدل 45.3%، وبلغ عددهم في قطاع غزة 337 ألف شخص بمعدل 38.1%، حيث بلغت نسبة الذكور في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية 68.6% مقابل 16.2% للإناث.

وقد بلغ عدد العاطلين عن العمل حسب تعريف منظمة العمل الدولية 195 ألف شخص في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني 2011، منهم 109 ألف في الضفة الغربية بنسبة 55.89%، و 86 ألف في قطاع غزة بنسبة 44.10%.

وتشير النتائج إلى أن عدد المشاركين في القوى العاملة للخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في الأراضي الفلسطينية حسب التخصص للعام 2010 بلغ 264.901 بمعدل 27.14% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010).

جدول رقم (1): يوضح أعداد المشاركين في القوى العاملة وأعداد عن العمل للخريجين الذين يحملون مؤهل

علمي دبلوم متوسط فأعلى في الأراضي الفلسطينية حسب التخصص 2010

التخصص العلمي	أعداد المشاركين في القوى العاملة	%	أعداد العاطلين عن العمل من إجمالي	%
---------------	----------------------------------	---	-----------------------------------	---

	المشاركين في القوى العاملة			
11.72	7.628	07.62	20.256	علوم تربوية وإعداد معلمين
18.79	12.231	17.37	46.182	علوم إنسانية
13.64	8.879	12.15	32.302	العلوم الاجتماعية والسلوكية
02.99	1.949	02.35	6.256	الصحافة والإعلام
20.37	13.259	20.43	54.335	الأعمال التجارية والإدارية
01.09	710	02.10	5.589	القانون
03.27	2.130	03.19	8.473	العلوم الطبيعية
03.17	2.066	03.68	9.791	الرياضيات والإحصاء
06.63	4.321	05.21	13.866	الحاسوب
04.34	2.830	05.94	15.805	الهندسة والمهن الهندسية
04.43	2.233	03.83	10.197	العلوم المعمارية والبناء
05.76	3.755	09.71	25.808	الصحة
00.80	522	01.51	4.011	الخدمات الشخصية
03.95	2.571	04.90	12.032	باقي التخصصات
100	65.084	100	264.903	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة: 2010. رام الله، فلسطين.

ب- البطالة (حسب معايير منظمة العمل الدولية):

أشارت النتائج بأن معدل البطالة بلغ 18.7% من مجموع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال دورة الربع الثاني لعام 2011، بواقع 15.4% في الضفة الغربية، و 25.6% في قطاع غزة، حيث بلغت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية للذكور 16.4%، مقابل 28.6% للإناث (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

وبينت النتائج الإحصائية أن أعلى معدل بطالة للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في الأراضي الفلسطينية تخصص علوم تربوية وإعداد معلمين بنسبة 37.7%، مع العلم أن أقل معدل بطالة كان لتخصص القانون بنسبة 12.7% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010).

جدول رقم (2): يوضح معدل البطالة للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في

الأراضي الفلسطينية حسب التخصص والمنطقة والجنس 2010

معدل البطالة حسب الجنس		معدل البطالة حسب المنطقة			التخصص
المجموع	إناث	ذكور	قطاع غزة	الضفة الغربية	
					الأراضي الفلسطينية

37.7	47.0	16.9	52.6	29.1	37.7	علوم تربوية وإعداد معلمين
26.5	38.1	12.7	35.4	20.1	26.5	علوم إنسانية
27.5	45.1	13.8	38.8	19.5	27.5	العلوم الاجتماعية والسلوكية
31.2	48.2	24.5	43.2	10.5	31.2	الصحافة والإعلام
24.4	42.1	17.5	35.6	18.2	24.4	الأعمال التجارية والإدارية
12.7	24.6	10.9	17.2	9.1	12.7	القانون
25.1	34.6	13.9	29.4	23.0	25.1	العلوم الطبيعية
21.1	28.2	9.7	25.8	18.5	21.1	الرياضيات والإحصاء
31.2	38.1	27.6	43.5	24.6	31.2	الحاسوب
17.9	21.3	17.5	32.4	11.4	17.9	الهندسة والمهن الهندسية
21.9	24.7	21.6	37.2	14.1	21.9	العلوم المعمارية والبناء
14.5	20.2	10.3	20.1	11.0	14.5	الصحة
13.0	15.2	12.1	13.6	12.5	13.0	الخدمات الشخصية
21.4	44.4	9.6	25.2	18.7	21.4	باقي التخصصات
24.6	37.8	15.8	34.4	18.4	24.6	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة: 2010. رام الله، فلسطين.

جدول رقم (3): مقارنة بين معدل البطالة للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في الأراضي الفلسطينية حسب التخصص لسنة 2010، وبين الربع الثاني 2011

التخصص	معدل البطالة 2010	معدل البطالة الربع الثاني 2011
علوم تربوية وإعداد معلمين	37.7	39.9
علوم إنسانية	26.5	26.4
العلوم الاجتماعية والسلوكية	27.5	20.7
الصحافة والإعلام	31.2	45.2
الأعمال التجارية والإدارية	24.4	18.9
القانون	12.7	15.2
العلوم الطبيعية	25.1	23.3
الرياضيات والإحصاء	21.1	28.6
الحاسوب	31.2	33.1
الهندسة والمهن الهندسية	17.9	15.1
العلوم المعمارية والبناء	21.9	18.2
الصحة	14.5	16.7
الخدمات الشخصية	13.0	7.8
باقي التخصصات	21.4	27.7
المجموع	24.6	24.0

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2010، الربع الثاني 2011.

الأسباب الكامنة وراء تفشي البطالة في المجتمع الفلسطيني بعامة وخريجي التعليم العالي
بخاصة:

يكمن السبب الرئيسي وراء تفشي البطالة في المجتمع الفلسطيني بعامة وخريجي التعليم العالي بخاصة كما يراها كل من (الفليت، 2007؛ الشمري، 2005؛ رجب، 2003؛ حمدان والشويخ، 2009) في النقاط التالية:

- الاحتلال الإسرائيلي وسياسة طرد العمال من عملهم في الأراضي الفلسطينية التي احتلت في العام 1948.
- اختلال العلاقة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.
- سياسة التوظيف المتبعة .
- عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين.
- إنشاء العديد من الجامعات والمعاهد التي تقدم تخصصات إما متكررة أو لا يحتاج لها سوق العمل.
- قصور المعلومات عن سوق العمل.
- عدم الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة (سوء الإدارة).
- نظرة القصور التي ينظر إليها المجتمع لأصحاب الأعمال الحرفية والميل نحو التعليم الأكاديمي والوظائف الحكومية.
- غياب روح التكافل الاجتماعي أي الافتقار لروح التواد والتراحم والتعاطف التي دعا إليها الإسلام أي أن ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني لا يشغل بال رجال الأعمال أو أصحاب رؤوس الأموال.

جدول رقم (4): يوضح أسباب تفشي البطالة في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر خريجي الجامعات والمعاهد الفلسطينية لفترة 2001-2005م

أسباب انتشار البطالة	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
الافتقار للخبرة	29.0%	37.3%	19.4%
قلة الطلب على التخصص	85.1%	93.6%	75.4%
محدودية العلاقات الشخصية	52.8%	52.5%	53.1%
المعدل / العلامات	07.1%	07.1%	7.0%
عدم إتقان اللغة الانجليزية	17.4%	17.6%	17.1%
الافتقار إلى المهارة في استخدام الكمبيوتر	10.3%	09.8%	10.9%
الافتقار إلى رأسمال	65.0%	65.3%	64.6%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كانون أول 2007

من الجدول السابق يتضح أن من أكثر الأسباب لتفشي ظاهرة البطالة في المجتمع الفلسطيني هو قلة الطلب على التخصص فقد بلغت 93.6% في الضفة الغربية و75.4% في

قطاع غزة ومن أسبابها افتقار التنسيق بين البرامج التي تدرسها الجامعات والمعاهد وسوق العمل. والافتقار لرأسمال لفتح مشاريع خاصة.

ج- العاملون (سوق العمل المحلي):

بينت نتائج المسح العام ارتفاع العمالة في السوق المحلي ما بين الربع الأول والربع الثاني 2011، فقد ارتفع عدد العاملين في السوق المحلي في الأراضي الفلسطينية من 702 ألف عامل في الربع الأول 2011 ليصبح 768 ألف عامل في الربع الثاني 2011، حيث ارتفع عدد العاملين في الضفة الغربية بمقدار 39 ألف عامل، بينما ارتفع عدد العاملين بمقدار 27 ألف عامل في قطاع غزة. ويعتبر قطاع الخدمات الأكثر استيعاباً للعمالة المحلية بمعدل 32% في الضفة الغربية، و52% في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010).

جدول رقم (5): يوضح التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي ومكان العمل 2011

المجموع	مكان العمل			النشاط الاقتصادي
	إسرائيل والمستوطنات	قطاع غزة	الضفة الغربية	
11.5	6.5	9.5	13.2	الزراعة والصيد والحراجه وصيد الأسماك
12.3	13.4	5.7	15.2	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية
14.5	51.0	6.2	12.6	البناء والتشييد
20.4	16.5	19.4	21.6	التجارة والمطاعم والفنادق
6.1	6.7	7.2	5.4	النقل والتخزين والاتصالات
35.2	5.9	52.0	32.0	الخدمات والفروع الأخرى
100	100	100	100	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011). مسح القوى العاملة: دورة (نيسان-حزيران، 2011)، الربع الثاني، 2011. تقرير صحفي لنتائج مسح القوى العاملة. رام الله. فلسطين.

جدول رقم (6): يوضح التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من الأراضي الفلسطينية حسب المهنة والمؤهل العلمي 2011

المهنة	المؤهل العلمي	المجموع
--------	---------------	---------

	بكالوريوس فأعلى	دبلوم متوسط	ثانوي	أعدادي فأقل	
100	39.1	10.1	15.4	35.4	المشروعون وموظفو الإدارة العليا
100	64.7	17.8	9.3	8.2	الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتابة
100	7.9	5.7	24.6	61.8	عمال الخدمات والباعة في الأسواق
100	3.2	2.4	12.1	82.3	العمال المهرة في الزراعة والصيد
100	1.8	3.9	15.5	78.8	العاملون في الحرف وما إليها من المهن
100	2.1	3.9	17.6	76.4	مشغلو الآلات ومجموعها
100	1.9	2.8	12.4	82.9	المهن الأولية
100	19.6	7.5	15.1	57.8	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011). مسح القوى العاملة: دورة (نيسان-حزيران، 2011)، الربع الثاني، 2011. تقرير صحفي لنتائج مسح القوى العاملة. رام الله. فلسطين.

3. الأجور وساعات العمل:

بينت نتائج المسح بأن معدل الأجر اليومي للمستخدمين بأجر للأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية 84.8 شيكل، مقابل 61.8 شيكل. وبلغ معدل ساعات العمل للمستخدمين بأجر في الضفة الغربية 42.6 ساعة عمل أسبوعية في الربع الأول 2011 مقابل 42.8 ساعة عمل أسبوعية في الربع الثاني 2011، كما بلغ معدل أيام العمل الشهرية 22 يوم عمل مقابل 22.5 يوم عمل خلال نفس الفترة في الضفة الغربية، بينما بلغ معدل ساعات العمل الأسبوعية للمستخدمين بأجر في قطاع غزة 39.2 ساعة أسبوعية في الربع الأول 2011 مقابل 37.5 ساعة عمل أسبوعية في الربع الثاني 2011 وبلغ معدل أيام العمل الشهرية 23.3 يوم عمل في الربع الأول 2011 مقابل 23.7 يوم شهرياً في الربع الثاني 2011 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

جدول رقم (7): يوضح معدل ساعات العمل الأسبوعية ومعدل أيام العمل الشهرية ومعدل الأجرة اليومية بالشيكال للمستخدمين بأجر 15 سنة فأكثر حسب مكان العمل 2011

المجموع	مكان العمل			المؤشر
	إسرائيل والمستوطنات	قطاع غزة	الضفة الغربية	

40.9	38.9	37.5	42.8	معدل ساعات العمل الأسبوعية
22.5	20.6	23.7	22.5	معدل أيام العمل الشهرية
90.8	160.5	61.8	84.8	معدل الأجرة الشهرية بالشيكل

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011). مسح القوى العاملة: دورة (نيسان-حزيران، 2011)، الربع الثاني، 2011. تقرير صحفي لنتائج مسح القوى العاملة. رام الله، فلسطين.

وعلى صعيد آخر، أفادت النتائج أن أعلى معدل أجر يومي يتقاضاه المستخدمين الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي متوسط فأعلى في الأراضي الفلسطينية تخصص العلوم المعمارية والبناء والمهن الهندسية حيث بلغ 192.4 شيكل، بينما كان أقل أجر يومي من نصيب تخصصات العلوم التربوية وإعداد معلمين حيث بلغ 87.5 شيكل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

جدول رقم (8): يوضح معدل الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين بأجر للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في الأراضي الفلسطينية حسب التخصص والمنطقة 2010

التخصص	معدل البطالة حسب المنطقة		
	قطاع غزة	الضفة الغربية	الأراضي الفلسطينية
علوم تربوية وإعداد معلمين	69.3	94.5	87.5
علوم إنسانية	82.5	107.9	99.1
العلوم الاجتماعية والسلوكية	87.7	107.3	102.0
الصحافة والإعلام	63.6	108.7	90.9
الأعمال التجارية والإدارية	74.9	114.0	104.2
القانون	-	152.1	134.9
العلوم الطبيعية	112.9	105.4	107.5
الرياضيات والإحصاء	96.9	100.2	99.1
الحاسوب	73.3	100.0	95.3
الهندسة والمهن الهندسية	85.4	125.7	117.0
العلوم المعمارية والبناء	84.9	145.9	129.4
الصحة	85.2	115.0	104.1
الخدمات الشخصية	80.6	100.8	92.6
باقي التخصصات	91.9	106.8	102.6
المجموع	82.7	111.2	102.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة: 2010. رام الله، فلسطين.

وانخفض معدل ساعات العمل الأسبوعية في جميع المناطق من 42.2 ساعة إلى 39.6 ساعة ما بين الربيعين الثالث والرابع 2007، حيث انخفض المعدل في الضفة الغربية من 42.5 ساعة إلى 39.9 ساعة، كما وانخفض في قطاع غزة من 39.7 ساعة إلى 38.2 ساعة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008).

4. الخريجون حسب التخصص وأهم مؤشرات سوق العمل:

أظهرت النتائج أن حوالي ثلثي الخريجين في الأراضي الفلسطينية للعام الدراسي 2009 /2008 حاصلين على شهادة بكالوريوس بنسبة 74.34% من إجمالي أعداد الخريجين، كما بينت النتائج أن 19% من الخريجين من حملة مؤهل الدبلوم المتوسط (وزارة التربية والتعليم العالي، 2010).

جدول رقم (9): يوضح توزيع الطلبة المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي في الأراضي الفلسطينية حسب الشهادة 2009/2008

النسبة المئوية %	عدد الخريجين	الشهادة
-	1	دكتوراه
03.27	1570	ماجستير
00.13	65	دبلوم عالي
74.34	35600	بكالوريوس
19.00	9088	دبلوم متوسط
00.70	335	دبلوم مهني
02.56	1224	تأهيل تربوي
100	47883	المجموع

المصدر: تم إعداد الجدولين رقم 9، 10 من قبل الباحث بناءً على بيانات وزارة التربية والتعليم العالي. الدليل الإحصائي السنوي 2010/2009 لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، رام الله، فلسطين.

وأظهرت النتائج أن أعلى نسبة للخريجين في الأراضي الفلسطينية للعام الدراسي 2009 /2008 كانت في برنامج التربية بنسبة 36.09%، يليه العلوم الاجتماعية والتجارية بنسبة 28.39%، بينما كان أقل عدد من الخريجين في برنامج الخدمات بنسبة 0.27%. (وزارة التربية والتعليم العالي، 2010).

جدول رقم (10): يوضح توزيع الطلبة المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي في الأراضي الفلسطينية حسب البرنامج 2009/2008

النسبة المئوية %	عدد الخريجين	البرنامج
36.09	17285	التربية
11.33	5427	الدراسات الإسلامية والفنون
28.39	13598	العلوم الاجتماعية والأعمال التجارية
08.98	4300	العلوم
05.98	2865	الهندسة والتصنيع والبناء
00.27	130	الزراعة
08.65	4145	الصحة والخدمات الاجتماعية
00.27	133	الخدمات
100	47883	المجموع

من جهة أخرى، أظهرت النتائج أن نسبة المشاركة في القوى العاملة الأعلى من بين الأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى حسب البرنامج خلال الربع الثاني 2011 كانت لخريجي برنامج الخدمات الشخصية بنسبة 92.2%،

ويليه معاً برنامج الهندسة و(المهن الهندسية) والقانون 84.9%، ويليه برنامج الصحة 83.3%، وأبرزت النتائج أقل نسب مشاركة في القوى العاملة كانت لبرنامج الصحافة والإعلام 54.8%، يليه برنامج علوم التربية وإعداد المعلمين بنسبة 60.1%. كما أن نسبة البطالة الأعلى كانت من بين خريجي العلوم التربوية وإعداد المعلمين حيث بلغت 39.9% (وزارة التربية والتعليم العالي، 2011).

جدول رقم (11): يوضح العلاقة بقوة العمل للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في الأراضي الفلسطينية حسب التخصص 2011

المتعلمون	العاملون	خارج القوى العاملة	داخل القوى العاملة	التخصص
39.9	60.1	24.4	75.6	علوم تربوية وإعداد معلمين
26.4	73.6	24.8	75.2	علوم إنسانية
20.7	79.3	15.7	84.3	العلوم الاجتماعية والسلوكية
45.2	54.8	2.1	97.9	الصحافة والإعلام
18.9	81.1	19.7	80.3	الأعمال التجارية والإدارية
15.2	84.8	28.2	71.8	القانون
23.3	76.7	9.4	90.6	العلوم الطبيعية
28.6	71.4	17.1	82.9	الرياضيات والإحصاء
33.1	66.9	21.0	79.0	الحاسوب
15.1	84.9	13.7	86.3	الهندسة والمهن الهندسية
18.2	81.8	18.5	81.5	العلوم المعمارية والبناء
16.7	83.3	17.1	82.9	الصحة
7.8	92.2	35.3	64.7	الخدمات الشخصية
27.7	72.3	24.2	75.8	باقي التخصصات
24.0	76.0	20.0	80.0	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011). مسح القوى العاملة: دورة (نيسان-حزيران، 2011)، الربع الثاني، 2011. تقرير صحفي لنتائج مسح القوى العاملة. رام الله. فلسطين.

5. مكاتب التشغيل والنقابات:

أفاد أكثر من نصف الخريجين خلال الفترة (1987-2005) الذين لا يعملون ومستعدين للعمل 57.1% أنهم سجلوا في مكاتب العمل التابعة لوزارة للعمل بواقع 50.0% في الضفة الغربية و65.3% في قطاع غزة، مقابل 12.8% سجلوا وحصلوا على عمل بواقع 12.0% في الضفة الغربية و13.8% في قطاع غزة، و30.1% لم يسجلوا في مكاتب العمل بواقع 38.0% في الضفة الغربية و20.9% في قطاع غزة، ويعود السبب الرئيسي إلى أن 31.7% منهم لا يعرف عن وجود تلك المكاتب والسبب الذي يليه هو أن فرص العمل التي يوفرها غير مناسبة 26.3% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006).

كما أشارت النتائج إلى أن ثلث الخريجين خلال الفترة (1987-2005) 31.1% منتسبين إلى اتحادات نقابات العمال أو جمعيات أو نوادي، حيث تصل نسبة المنتسبين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 25.4% و 23.2% على التوالي. من جهة أخرى أظهرت النتائج انه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما ارتفعت نسبة الملحقين في النقابات أو الجمعيات، حيث أشارت البيانات إلى أن أعلى نسبة من المنتسبين إلى اتحادات نقابات العمال أو جمعيات سجلت بين الخريجين الذين يحملون شهادة بكالوريوس فأعلى حيث بلغت النسبة بينهم 37.1% بواقع 31.5% في الضفة الغربية و 45.2% في قطاع غزة، ثم الذين يحملون شهادة دبلوم متوسط 24.4% بواقع 18.4% في الضفة الغربية و 34.4% في قطاع غزة، وأخيراً الذين يحملون شهادة تعليم وتدريب مهني بنسبة 20.7% بواقع 16.9% في الضفة الغربية و 30.1% في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006).

ثانياً . التحديات التي تواجه التعليم العالي في فلسطين وأثر ذلك على سوق العمل:

يواجه نظام التعليم العالي في فلسطين وخاصةً التعليم الجامعي عدداً من المشكلات التي تمثل تحديات تجعله غير قادر على الاستجابة المثلى المتوقعة منه، على أن العبرة ليست في وجود هذه المشكلات، ولكن في معرفتها وتشخيص عللها وأسبابها، ثم العمل على حلها أو الحد من آثارها السلبية، وبذل الجهود المستمرة للبحث عن بدائل جديدة أو مخارج تعين على التغلب عليها.

ويكاد ينعقد الإجماع على أهمية العلاقة بين التعليم الجامعي والنمو الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات، وتكمن أهمية التعليم الجامعي بالنسبة للنمو الاقتصادي في أن دوره لا يقتصر فقط على تحسين إنتاجية العمل، بل أنه يسهم في النمو الاقتصادي عن طريق تأثير الخريجين في نشر المعرفة المتقدمة والمهارات اللازمة من منطلق أن مؤسسات التعليم الجامعي معنية بتزويد المجتمع بما يحتاج إليه من قوى بشرية وما يحتاج إليه من خبرات ومهارات للتغلب على مشكلاته الاقتصادية. ولكن يلاحظ أن دول العالم النامي تواجه بالعديد من التحديات التي تتمثل في ضرورة المحافظة على استمرارية مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وامتلاك القدرة على التكيف والتأقلم مع المتغيرات السريعة والمتلاحقة في مجال العلوم والتقنية وثورة الاتصالات، وما من شك في أن مقدرة أي بلد على مواجهة التحديات التي تواجهها يتوقف إلى حد بعيد على المعرفة العلمية المتاحة والاستخدام الأمثل للمعلومات وكيفية الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة (يونس، 2011).

ولعل في العجالة التالية تلخيصاً لأهم المظاهر التي تمثل أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي في فلسطين كما يراها كل من (الجعفري ولافي، 2006؛ راضي، 2006، رستم؛ 2004؛ أبو عاصي، 2003؛ حمدان، 2001؛ أبو جراد، 2000؛ حمد، 2000؛ شخشير، 1998):

1. لعل من أهم هذه التحديات تحدى العولمة مثل قوانين منظمة التجارة العالمية، وتحدى التخصصية والتي من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض الطلب على العمالة وتقليص فرص التوظيف للعمالة الأقل تعليماً أو الحاصلين على شهادات تعليمية لا تتلاءم واحتياجات سوق العمل.
2. تحدى الثورة التكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات والذي يفرض على المجتمعات ضرورة مواكبة التغيرات التكنولوجية في العمل والحياة واستيعاب الانفجار المعرفي وحسن استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطويعها في عمليات التعليم والتعلم. وأخطر انعكاسات هذا التحدي يتمثل في مردودات التقدم التكنولوجي على هيكل العمالة الإنتاجية، فقد نتج عنه مراجعة هيكل العمالة في العالم، ففي الدول المتقدمة تم الاستغناء تدريجياً عن فئات العمالة الماهرة أو النصف الماهرة لصالح الفئات ذات المهارة العالية في استخدام تكنولوجيا الإنتاج الحديثة.
3. التغيير في الهياكل والبنى الاقتصادية أدى إلى تحولات أخرى سريعة في البنى الوظيفية أو المهنية بحيث ازدادت الحاجة إلى عمالة ذات مستويات وظيفية عالية تصحبها بالضرورة مستويات تعليمية عالية، وهذا الأمر يعني أن المستوى المهاري والعلمي لقوة العمل يرتبط في الأساس بوجود نظام تعليمي كفاء يأتي على قمته تعليم جامعي قادر على توفير القوى البشرية اللازمة لمواجهة التحديات الاقتصادية والتكنولوجية التي تؤدي بدورها إلى تغيرات سريعة ومتلاحقة في حجم ونوعية سوق العمل.
4. توسع الجامعات في قبول أعداد كبيرة من الطلبة يفوق إمكانياتها دون تأسيس ذلك في الحاجة الفعلية للتخصصات المطلوبة في سوق العمل، وهذا ما أكدت عليه بعض الدراسات التي اهتمت بالبحث في مجال التعليم الجامعي والتي أكدت على أن أهم المشكلات تتمثل في التوسع في قبول الطلبة في التخصصات النظرية والابتعاد عن العلوم الطبيعية والتطبيقية التي يتطلبها المجتمع الإنتاجي، وهو ما أكدته أيضاً إحصاءات التعليم العالي الجامعي لعام 2011/2010م ولعل هذه الإحصاءات تعني انعدام التناغم بين متطلبات مجتمع الحضارة والمستقبل وبين المستويات المعرفية والمهارية التي توفرها الجامعات لطلابها، كما أنها تعني عدم قدرة مؤسسات التعليم

العالي على مواكبة الطلب المتزايد على القوة البشرية المؤهلة للتعامل مع متطلبات سوق العمل.

5. لا شك أن العالم في الآونة الأخيرة يشهد اهتمامًا بموضوع الجودة وضمانها، وأصبحت المؤسسات والشركات المختلفة -ومن بينها مؤسسات التعليم الجامعي- تضع نصب أعينها الميزة التنافسية التي لا تستطيع كل المؤسسات أن تحافظ علي مركزها إلا بتحقيق الجودة الشاملة، وتأكيداتها في مجالاتها جميعها. والمؤسسات التعليمية لا تستطيع أن تكون بمعزل عن نظام الجودة الشاملة؛ ذلك أنها تعمل علي إعداد الكوادر البشرية، فهي مطالبة بتحقيق أقصى درجات الجودة لتواكب الركب في ظل الانفتاح في أسواق العمل، وما صاحبها من تغيرات وتطورات تكنولوجية، ولن تستطيع تلك المؤسسات البقاء والاستمرار بدون تطبيق معايير الجودة الشاملة ذلك لأنها " تقدم خدمة تعليمية عالية الجودة تحظى بقبول ورضا الطلبة من ناحية، وتواكب متطلبات البيئة التي تعمل فيها، وكذلك تحظى برضا العاملين من أساتذة وإداريين". وقد أشارت بعض الدراسات العلمية إلى أن هناك ضعفاً واضحاً في تبني الجامعات لنظام إدارة الجودة الشاملة، فهي لا تطبق إدارة الجودة الشاملة بشكل علمي سليم، من أجل تحسين أدائها، والعمل على تحسين جودة الخدمات التعليمية من حيث: طريقة العمل، وطريقة الأداء والمعلومات، والعاملين، وأهداف الجامعة، والمساعدة على اتخاذ القرارات السليمة التي تعتمد بدرجة كبيرة على كمية المعلومات والبيانات والقائمة على الدراسة الشاملة.

6. عدم توفر متطلبات القطاع العام والخاص في خريجي الجامعات والتي تؤدي إلى عدم إقبال مسؤولي التوظيف على تعيين هؤلاء الخريجين يتمثل في عدم إلمام الخريجين باللغة الانجليزية، وعدم الإلمام باستخدامات الحاسوب، وعدم توفر المعلومات والمعارف المتعلقة بالتأهيل التخصصي إلى جانب عدم توفر المهارات المهنية اللازمة (التأهيل المهني). وهذا يشير في مجمله إلى ما يتلقاه الطلبة في الجامعات من مناهج دراسية إنما هو بعيد كل البعد عن احتياجات سوق العمل الأمر الذي يترتب عليه عدم قدرة هؤلاء الطلبة بعد تخرجهم من الوفاء بمتطلبات واحتياجات سوق العمل.

7. عدم وجود إستراتيجية واضحة ومتكاملة للتعليم الجامعي تراعي الظروف الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للمجتمع، وتربط بين احتياجات المجتمع ومخرجات التعليم الجامعي أو التخصصات المقترحة. بالإضافة إلى عدم وجود متابعة للتطورات التكنولوجية الحديثة في المجتمعات المتطورة والإفادة منها.

8. سرعة تغير المهن والوظائف: ففي الوقت الذي يوجد النمو الاقتصادي والاجتماعي العديد من المهن والوظائف بمستويات مهنية جديدة، وما يؤديه التقدم العلمي والتقني إلى

- تغيير مواصفات أداء المهن والوظائف، في الوقت الذي تقف فيه مؤسسات التعليم العالي عاجزة عن متابعة التغيرات الحادثة في المجتمع، والعلم والتقنية، وغير قادرة على استيعاب التخصصات والمهن الجديدة وما يتطلبه من تجديد مضمون التعليم بها، لتغيير مواصفات دارسيها حتى تكسبهم المهارات والأساليب الجديدة لأداء الوظائف والمهن.
9. ضعف حصة التعليم في الموازنة العامة للدولة إذ تشير تقارير التنمية البشرية إلى انخفاض الموازنات المالية المخصصة لقطاع التعليم العالي، إضافة إلى ضعف إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي، الأمر الذي سيقود إلى هبوط في المستوى الأكاديمي وقصور وضعف في مستويات البحث العلمي ويعرض للخطر الانجازات الهامة التي تم تحقيقها في مجالات التعليم.
10. ما خلفه الاحتلال الإسرائيلي من مصائب وكوارث على الشعب الفلسطيني ومقدراته بعمامة، وعلى التعليم العالي بخاصة، من حصار واجتياحات متكررة للمناطق، وإغلاق المعابر والطرق التي تربط بين المدن، وحوارز تقطع المنطقة الواحدة عدة أجزاء. بالإضافة إلى التدمير الشامل للورش والمصانع والمنازل والمزارع، وتدمير متعمد للبيئة. يضاف إلى ذلك ما يتركه كل ذلك العدوان والتدمير من حالة نفسية سيئة لا تمكن الطالب أو المدرس أو المدرب من القيام بعمله على الوجه المطلوب.
11. تعد مشكلة بطالة الخريجين من أخطر المشكلات التي تواجه التعليم العالي الفلسطيني، ويعتبر موضوع البطالة من أهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة، ومن أكثرها خطورة، فكلما زاد عدد العاطلين عن العمل زادت خسائر الاقتصاد الوطني لأي دولة، وتزداد أهمية هذه الظاهرة في الدول النامية. حيث يوجد هناك 16 مليون شاب عاطل عن العمل في المجتمعات العربية حسب مؤتمر دافوس الاقتصادي، ويتوقع أن يصل هذا الرقم إلى 80 مليون شاب عربي في العام 2031م.
12. ضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والجهات ذات العلاقة بالتوظيف مثل وزارة العمل ووزارة التخطيط ووزارة الاقتصاد الوطني لحل مشكلة الحد من بطالة الخريجين.
13. يوجد ضعف في إقامة الشراكات والتشبيك بين مؤسسات التعليم العالي على الصعيد المحلي والدولي لدعم التوجه الاستراتيجي في التطوير وتبادل الخبرات والمنفعة والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مختلف جوانب ومجالات التعليم بما يخدم العملية التعليمية.

ثالثاً . آليات مقترحة لتنمية وتطوير التعليم العالي بما يتلاءم ومتطلبات سوق العمل.

وتقترح هذه الدراسة بعض الآليات التي تساعد في معالجة معوقات التعليم العالي الفلسطيني وهي:

1. إعادة هيكلة البرامج الأكاديمية في الجامعات والكليات من خلال تطوير الأساليب المعتمدة في التدريس، وتزويد الطلبة بالعديد من المهارات اللغوية، ومهارات استخدام الحاسوب، والعديد من المهارات التي تعتبر من الإجراءات التي يعتمد عليها في زيادة درجة الموازنة بين العرض من الخريجين ومتطلبات سوق العمل المحلية والإقليمية.
2. ضرورة العمل على تطوير المناهج الجامعية وفقاً لمستجدات العصر وحاجة سوق العمل في المرحلة الحالية والمستقبلية وبما يتمشى مع التحديات والمتغيرات التي يفرضها الواقع المعاصر، مع الحرص على ضرورة الالتزام بمعايير الجودة الأكاديمية العالية، والعمل على تطوير القدرات والمهارات لأعضاء الهيئة التدريسية.
3. إعادة النظر في سياسة القبول بالجامعات حتى يتم التركيز على التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، وفي نفس الوقت يتم الحد من مشكلة البطالة الناجمة عن التركيز على تخصصات نظرية لا يحتاج إليها سوق العمل، والعمل على إرشاد الطلبة في المرحلة الثانوية حول فرص العمل المتاحة في السوق المحلية التي تتناسب مع ميولهم ورغباتهم.
4. ضرورة الموازنة بين إستراتيجية التعليم العالي وسوق العمل لتقدير الاحتياجات من القوى العاملة على المدى القصير والبعيد حتى يستطيع التعليم الجامعي تقدير حجم العمالة المطلوبة والتخصصات التي يجب توفيرها بالقدر الذي يحتاجه سوق العمل.
5. العمل على تطوير استراتيجيات وأساليب التدريس المتبعة في الجامعات والتي تعتمد في معظمها على الحفظ والتلقين ليحل بدلاً منها الطرق التي تعين الطلبة على التفكير المنطقي السليم وتحقيق القدرة على التحليل والاستنتاج والتدريب على كيفية حل المشكلات.
6. تقوية العلاقة التبادلية بين مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي من أجل تقديم الدعم المالي لمؤسسات التعليم العالي، ولتسهيل وسائل الاتصال لضمان الشراكة الفاعلة في وضع المناهج الدراسية وطرح المساقات المرتبطة بأعمالهم، إضافة إلى تدريب الطلبة قبل تخرجهم، وتبني الطلبة المتميزين من خلال تقديم المنح الدراسية، وتوفير فرص عمل لهم.

7. لا بد أن تقوم مؤسسات التعليم العالي بالتنسيق مع وزارة العمل والوزارات ذات العلاقة لتوفير بيانات حول احتياجات سوق العمل المحلية والإقليمية إن أمكن من التخصصات المختلفة، وتوفير بيانات للخريجين حول الشواغر المتوفرة في مؤسسات القطاع العام والخاص. ولتكيف التعليم الجامعي بشكل يتناسب مع متطلبات العمل في السوق المحلية والإقليمية.
8. ينبغي على وزارة التربية والتعليم العالي تقديم الدعم المالي والفني للتخصصات المطلوبة في السوق، والعمل على دعم التعليم التقني والمهني ليصبح جزءاً رئيسياً من التعليم الجامعي، وبذلك يتمكن خريجو حملة الدبلوم من مواصلة دراساتهم العليا في الجامعات، والعمل على إعادة النظر في أهداف التعليم العالي من حيث صياغة الأهداف بناءً على الاحتياجات الفعلية والمستقبلية لسوق العمل، وربط السياسة التعليمية بأهداف التنمية الاقتصادية.
9. من الضروري أن تقوم الحكومة بتقديم الدعم المالي لمؤسسات التعليم العالي، والعمل على تصحيح الخلل القائم في القطاع العام الذي يتكدر فيه الخريجون الذين يعملون في غير مجال تخصصهم ممن يحملون المؤهلات الجامعية، والعمل على تكثيف الاستثمارات العامة والخاصة بنسب تزيد على معدل النمو السنوي في عرض الخريجين، والعمل على دعم المشاريع الصغيرة للحد من بطالة الخريجين.

المراجع

1. أبو عاصي، حمدان (2003ب): مصادر تمويل التعليم المهني والتقني في فلسطين"الواقع والمأمول" ورقة بحث مقدمة إلى الحلقة الدراسية العربية "اقتصاديات التعليم التقني" المنعقدة في عمان/الأردن من 8/30 إلى 8/4/2003م.
2. بربر، كامل (1997): "إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي"، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.

3. الجعفري، محمود، لافي، دارين (2006): "مدى التلاؤم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية"، برنامج خطوة إلى الأمام، رام الله، فلسطين.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2006): مسح ظروف خريجي التعليم العالي والتدريب المهني (كانون أول، 2005-كانون ثاني، 2006) النتائج الأساسية، رام الله، فلسطين.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2008)، مسح القوى العاملة: دورة (تشرين أول-كانون أول، 2007)، الربع الرابع، 2007: المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح القوى العاملة، رام الله، فلسطين.
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011). قاعدة بيانات القوى العاملة: 2010، رام الله، فلسطين.
7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011). مسح القوى العاملة: دورة (نيسان-حزيران، 2011)، الربع الثاني، 2011. تقرير صحفي لنتائج مسح القوى العاملة. رام الله، فلسطين.
8. الحاج محمد، أحمد (2002): "مسيرة التعليم والتدريب المهني والتقني في اليمن"، الطبعة الأولى، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
9. حمد، مروان (2000): الكفاية الخارجية للتعليم التقني في محافظات غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.
10. حمدان، عبد الرحيم (2001): التعليم التقني في فلسطين ودوره في تحقيق التنمية، مجلة رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات، فلسطين، غزة، العدد 11.
11. حمدان، عبد الرحيم، الشويخ عاطف (2009): "مدى مساهمة الكليات التقنية في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني"، بحث مقدم لمؤتمر التربية الثاني بعنوان "دور التعليم العالي في التنمية" المنعقد في جامعة الأزهر.
12. حمدان، عبد الرحيم، الشويخ عاطف (2009): "مشكلة البطالة بين خريجي الكليات التقنية وسبل الحد منها تجربة كلية فلسطين التقنية . دير البلح"، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل بعنوان "فرص العمل في المجتمع الفلسطيني" المنعقدة في جامعة فلسطين.
13. راضي، ميرفت (2006): معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم التقني في محافظات غزة، وسبل التغلب عليها، (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية).

14. رجب، مصطفى (2003ب): "الإسلام ومكافحة البطالة"، مصر: مجلة الأزهر، العدد7.
15. رستم، رفعت (2004): التخطيط الاستراتيجي في التعليم الجامعي، مجلة الجودة في التعليم العالي، الجامعة الإسلامية غزة، م 1، عدد1 ص 66 - 79.
16. شخشير، خولة (1998): الحاجة إلى التعليم المهني وتخصصاته في فلسطين. مجلة البحوث والدراسات التربوية الفلسطينية مجلد (1) عدد (2)، ديسمبر.
17. الشمري، إيمان (2005): "البطالة معناها وأنواعها"، جامعة الكويت، كلية الدراسات العليا، بحث منشور، الكويت.
18. عمار، حامد (1982): حول التعليم العالي العربي والتنمية، مجلة المستقبل العربي عدد (40).
19. الفراء، فاروق حمدي(2003): "التوجيه والإرشاد المهني والتقني في فلسطين: واقعة واتجاهات تطويره"، ورقة عمل مقدمة لورشة العمل حول التعليم التقني في فلسطين (الواقع والطموح) كلية فلسطين التقنية . دير البلح.
20. الفليت، خلود (2007): بحث مقدم إلى مؤتمر "الإسلام والتحديات المعاصرة" المنعقد بكلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
21. وزارة التربية والتعليم العالي (2010): الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، رام الله فلسطين.